

إصلاح الجماعات المحلية بين متطلبات الترشيح وآليات التجسيد

Reforming Local Communities: Between the Requirements of Rationalization and the Mechanisms of Implementation

بلهادي عيسى *

جامعة الجزائر - 1

a.belhadi@univ-alger.dz



- تاريخ النشر: 2026/01/05

- تاريخ القبول: 2025/12/31

- تاريخ الإرسال: 2025/10/28

ملخص:

يشكل إصلاح الجماعات المحلية إحدى الركائز الجوهرية لبناء دولة فعالة تقوم على مبادئ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل متطلبات ترشيح إصلاح الجماعات المحلية وآليات تجسيده في الجزائر، مع إضفاء بعد مقارنة مع تجارب دولية رائدة في مجال اللامركزية والحكم المحلي، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن للكشف عن مدى توافق الإصلاحات المحلية مع معايير الحوكمة الحديثة، خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الحوكمة المحلية الرشيدة يتطلب ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، مع تعزيز استقلالية الجماعات المحلية وتوسيع صلاحياتها في إدارة الشأن العام بما يحقق التنمية المتوازنة ويعزز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: إصلاح الجماعات المحلية، الحكم الرشيد، الحوكمة المحلية، اللامركزية، التنمية المستدامة.

ABSTRACT:

The reform of local communities is a key component in establishing an efficient and democratic state based on good governance and sustainable development. This study analyzes the requirements for rationalizing and implementing local governance reform in Algeria, with a comparative outlook on successful international experiences. Using a descriptive, analytical, and comparative method, it assesses how Algerian reforms align with modern governance principles. The findings show that achieving effective local governance requires promoting transparency, accountability, and citizen participation, while enhancing the autonomy and efficiency of local authorities to foster balanced and sustainable development.

Key words: Local communities reform, good governance, decentralization, autonomy, sustainable development.

* - المؤلف المرسل:

مقدمة:

يُعدُّ إصلاح الجماعات المحلية إحدى الركائز الجوهرية في مسار الإصلاح السياسي والإداري للدولة الحديثة، إذ يمثل هذا الإصلاح الحلقة الحيوية في بناء منظومة الحكم الراشد وتجسيد اللامركزية الإدارية الفاعلة. فالجماعات المحلية تُعدُّ الإطار المؤسسي الأقرب إلى المواطن، والواجهة التي من خلالها تُقاس فعالية الدولة ودرجة تجاوبها مع حاجات المجتمع وتطلعاته. لذلك، فإن تجويد أدائها وترشيد تسييرها يعدّان من أهم مقومات التنمية المستدامة ومظاهر الدولة الديمقراطية التي تُمارس فيها السلطة في ظل الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية¹.

إنَّ التحولات العميقة التي عرفت الجزائر منذ بداية مسار الإصلاحات السياسية والدستورية، خصوصًا بعد دستور 2020، أفرزت حاجة ملحة إلى إعادة تنظيم الإدارة المحلية على أسس جديدة تضمن الفعالية والنجاحة في التسيير، وتسمح بإشراك المواطن في صنع القرار العمومي المحلي، فقد أصبح من غير الممكن التفكير في تنمية حقيقية دون إصلاح جذري للجماعات المحلية يجعلها فاعلاً مؤسسياً لا مجرد منفذ لتوجيهات السلطة المركزية².

كما أن رهان الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة القائمة على الرقمنة والحوكمة الرقمية، فرض على المشرع مراجعة منظومة القوانين المنظمة للجماعات الإقليمية، لاسيما قانون البلدية والولاية، بما يتلاءم ومبادئ الحكم الراشد المعترف بها دوليًا. فالإصلاح هنا لم يعد مجرد ترف إداري أو استجابة ظرفية، بل خيارًا استراتيجيًا يرمي إلى ترشيد التسيير المحلي، وتحقيق العدالة المحلية، وتقليص الفوارق التنموية بين مختلف الأقاليم³.

تنبع أهمية الموضوع من كونه يلامس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويكشف عن مدى نضج التجربة الجزائرية في مجال ترسيخ مبادئ الحكم الراشد المحلي، كما تأتي دراسة هذا الموضوع في سياق تحولات عالمية جعلت من الحوكمة والإصلاح الإداري المحلي معيارًا لتقييم كفاءة الأنظمة السياسية وقدرتها على الاستجابة لتحديات التنمية⁴.

كما أن التركيز على الجماعات المحلية كمجال للتجسيد العملي للإصلاح يتيح قراءة واقعية للسياسات العمومية، ويعكس في الوقت ذاته مدى نجاح الجزائر في الانتقال من منطق المركزية المفرطة إلى اللامركزية الرشيدة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مرتكزات الإصلاح المحلي في الجزائر في ضوء المبادئ القانونية والمؤسسية التي يقوم عليها الحكم الراشد، مع تقييم مدى نجاعة الآليات المطبقة في ترشيد أداء الجماعات المحلية، كما ترمي إلى استجلاء أوجه المقارنة مع بعض التجارب الدولية – كالتجربة الفرنسية والمغربية – التي تبنت إصلاحات هيكلية في تسيير الشأن المحلي، بغية استخلاص الدروس والممارسات الفضلى القابلة للتطبيق في السياق الجزائري.

¹ عبد القادر بوشعير، الحكم الراشد في الإدارة المحلية: مقارنة قانونية ومؤسسية، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص. 14.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور الجزائر المعدل سنة 2020، العدد 82، المادة 15.

³ Ministère de l'Intérieur, Modernisation de l'administration locale en Algérie, Rapport officiel, Alger, 2021, p. 7.

⁴ Pierre Delvolvé, Droit des collectivités territoriales, Dalloz, Paris, 2019, p. 22.

تتمحور الإشكالية الرئيسة حول التساؤل الآتي: إلى أي مدى تمكّنت الجزائر من تحقيق إصلاح فعلي للجماعات المحلية، يواكب متطلبات الحكم الراشد ويجسّد آليات الترشيح في التسيير المحلي؟ وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الأسس النظرية والقانونية لترشيح إصلاح الجماعات المحلية؟
 - وما هي الآليات والتدابير التي اعتمدها الدولة الجزائرية لتجسيد الحكم الراشد المحلي؟
 - وهل يمكن القول إنّ الإصلاحات الراهنة استطاعت تجاوز المعوقات البنيوية والمؤسسية القديمة؟
- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نجاح إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر مرهون بمدى توافر الإرادة السياسية الحقيقية لترسيخ الحكم الراشد المحلي، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة والشفافية، في ظل بيئة قانونية ومؤسسية داعمة، كما تفترض الدراسة أن المقارنة المقارنة تتيح فهماً أعمق للتحديات وتحديد سبل الترشيح الأمثل في ضوء التجارب الأجنبية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك الإطار النظري والقانوني لإصلاح الجماعات المحلية، والمنهج المقارن لاستجلاء أوجه الاختلاف والتقارب بين النموذج الجزائري ونظيره في التجارب المقارنة (فرنسا والمغرب نموذجاً)، كما استعانت بالتحليل النقدي لتقييم مدى فعالية الإصلاحات في تحقيق الحوكمة المحلية الرشيدة. اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم المقال إلى مبحثين رئيسيين:

- متطلبات ترشيح إصلاح الجماعات المحلية. (في المبحث الأول)
- آليات وتدابير تجسيد الحكم الراشد المحلي. (في المبحث الثاني)

المبحث الأول: متطلبات ترشيح إصلاح الجماعات المحلية

إنّ إصلاح الجماعات المحلية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن رؤية ترشيحية شاملة، قوامها الفكر القانوني والإداري الحديث، وغايتها الوصول إلى إدارة محلية ناجعة وفعالة، قادرة على الاستجابة لحاجات المواطن وتطلعاته التنموية، فالإصلاح لا يُقاس بعدد النصوص التشريعية الصادرة، بل بمدى قدرتها على إحداث التغيير الحقيقي في أنماط التسيير المحلي، ومن ثَمَّ، فإنّ الترشيح في هذا الإطار يعني جعل الفعل الإداري المحلي فعلاً عقلانياً منضبطاً بمبادئ الكفاءة، الشفافية، والمساءلة¹.

وعليه، يتطلّب تحليل متطلبات ترشيح الإصلاح المحلي الوقوف عند الإطار المفاهيمي للحكم الراشد المحلي من جهة (المطلب الأول)، ثمّ استعراض المقومات والركائز التي يقوم عليها هذا الترشيح من جهة أخرى (المطلب الثاني).

¹ بوشعير عبد القادر، الإدارة المحلية وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص. 41.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد المحلي

تُعَدّ الجماعات المحلية حجر الزاوية في البنيان الإداري للدولة الحديثة، إذ تُجسّد مبدأ اللامركزية باعتباره أداة لتقريب الإدارة من المواطن، وتمكين الفاعلين المحليين من المساهمة في صنع القرار العمومي¹.

وقد جاء دستور 2020 ليعزّز هذا التوجه، من خلال تكريس مبادئ المشاركة والشفافية، حيث نصّت المادة (15) على أن "الجماعات الإقليمية تقوم على مبادئ اللامركزية، وعلى الديمقراطية التشاركية"².

أما من حيث المفهوم، فالحكم الراشد المحلي (Gouvernance locale) هو "أسلوب في إدارة الشأن العام المحلي يقوم على الشفافية، المشاركة، المساءلة، والفعالية في تحقيق التنمية المستدامة"³، وهو بذلك يشكل الإطار المعياري الذي يوجه السياسات العمومية نحو تحقيق النجاعة في الأداء وتحسين نوعية الخدمات.

إنّ إدماج مبادئ الحكم الراشد في المنظومة القانونية للجماعات المحلية يتطلب إعادة النظر في العلاقة التقليدية بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية، بحيث يُمنح المنتخب المحلي صلاحيات فعلية في مجال التسيير، ضمن حدود القانون وتحت رقابة السلطات المختصة، مع ضمان التوازن بين الاستقلال المحلي ووحدة الدولة⁴.

كما يقتضي الحكم الراشد المحلي تفعيل ثقافة التسيير بالأهداف والتخطيط التشاركي، بدل التسيير الروتيني القائم على الأوامر والتعليمات، فالتسيير الحديث يقوم على النتائج والفعالية، لا على الإجراءات الشكلية، وهو ما أكدت عليه التجربة الفرنسية من خلال إصلاحات Acte III de la décentralisation التي منحت الجماعات الترابية استقلالية مالية وإدارية أوسع، مع إخضاعها لمعايير الأداء والتقييم الدوري⁵.

وفي السياق نفسه، تبنّت دول المغرب العربي (المغرب وتونس) إصلاحات مشابهة، ركّزت على تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية، والرفع من كفاءة المنتخبين، وتحديث آليات الرقابة المالية والإدارية⁶، وهذه التجارب المقارنة تبرز أن الحكم الراشد المحلي لا يتحقق إلا بتوافر بيئة تشريعية واضحة، وإرادة سياسية جادة، وثقافة مؤسسية قائمة على المسؤولية والمحاسبة.

¹ بن عيسى العياشي، اللامركزية الإدارية في النظام القانوني الجزائري، مجلة القانون العام، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2019، ص. 65.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور الجزائر المعدل سنة 2020، العدد 82، المادة 15.

³ Banque Mondiale, La gouvernance locale et la décentralisation dans les pays en développement, Washington, 2018, p. 9.

⁴ عبد القادر عماري، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021، ص. 27.

⁵ Jean-Claude Thoenig, La gouvernance territoriale en France, Revue Française d'Administration Publique, n°175, 2020, p. 53.

⁶ فؤاد بوسماحة، الإصلاح الإداري المحلي في المغرب وتونس: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تونس المنار، 2022، ص. 102.

الفرع الأول: مفهوم الحكم الراشد المحلي ومقوماته الأساسية

الحكم الراشد المحلي هو تعبير عن إدارة عقلانية وشفافة للشأن العام على المستوى الترابي، تُمارس في إطار من الشرعية القانونية والمساءلة الديمقراطية، وقد عرّفه البنك الدولي بأنه "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات بطريقة تضمن التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"¹.

وفي المستوى المحلي، يعني الحكم الراشد قدرة الجماعات الإقليمية على إدارة مواردها بكفاءة، وإشراك المواطنين في اتخاذ القرار، في إطار من الشفافية والمساءلة واحترام القانون.²

وقد تبلور المفهوم في الجزائر بشكل متدرج من خلال إصلاحات قانون البلدية (2011) والولاية (2012) وصولاً إلى دستور 2020، الذي رسّخ مبادئ الديمقراطية التشاركية والشفافية الإدارية في تسيير الجماعات الإقليمية³، كما وتمثل أهم مقومات الحكم الراشد المحلي في:

- الشرعية: خضوع أعمال الجماعات المحلية للقانون.
 - الشفافية: وضوح المعلومات المالية والإدارية وتداولها.
 - المساءلة: ربط المسؤولية بالمحاسبة وفق مبدأ التسيير بالأهداف.
 - المشاركة: انخراط المجتمع المدني والمواطنين في صنع القرار المحلي.⁴
- هذه المقومات الأربعة تمثل القاعدة المعيارية لأي إصلاح مؤسسي، كونها تضمن الثقة بين الحاكم والمحكوم وتخلق مناخاً إدارياً قائماً على النزاهة والفعالية.

الفرع الثاني: أبعاد ومعايير الحكم الراشد المحلي في التجارب المقارنة

تُجمع الدراسات الدولية على أن الحكم الراشد المحلي هو منظومة قيمية مؤسسية أكثر منه بنية قانونية، أي أنه ثقافة إدارية قبل أن يكون نصاً تشريعياً.⁵

وفي هذا الإطار، وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) معايير دقيقة لتقييم جودة الحوكمة المحلية، من بينها: الفعالية، النزاهة، الاستجابة، العدالة، والكفاءة في تسيير الموارد.⁶

أما التجربة الفرنسية، فقد جسدت هذه المعايير عبر العقود الترابية للتنمية (Contrats Territoriaux de Développement)، التي مكّنت الجماعات المحلية من ممارسة اختصاصاتها في إطار من التنسيق والرقابة المشتركة بين الدولة والمجالس المنتخبة.¹

¹ البنك الدولي، Good Governance: Concept and Practice, Washington D.C., 1992, p. 5.

² عبد الحميد العياشي، الحكم الراشد المحلي في الجزائر بين النص والتطبيق، مجلة القانون والإدارة، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2020، ص. 28.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، 2020، المادة 15.

⁴ OECD, Principles of Good Local Governance, Paris, 2018, p. 7.

⁵ UNDP, Governance for Sustainable Human Development, New York, 1997, p. 9.

⁶ Pierre Morel, La Gouvernance Territoriale en France: Concepts et Pratiques, Paris, 2015, p. 42.

وفي كندا، تم اعتماد نظام الإدارة القائمة على النتائج (Results-Based Management) الذي يُلزم البلديات بتقديم تقارير دورية حول أداء الخدمات ومؤشرات التنمية، بما يضمن شفافية القرار المحلي.² أما في المغرب وتونس، فقد تم إقرار إصلاحات دستورية وإدارية بعد سنة 2011 ركزت على اللامركزية الموسعة، ودمج مفهوم الديمقراطية التشاركية في التسيير المحلي، وهو ما عبّر عنه الفصل 136 من الدستور المغربي لسنة 2011.³

تبين هذه التجارب أنّ الحكم الراشد المحلي لا يُختزل في النصوص، بل في الممارسة اليومية للحوكمة والشفافية والمساءلة، وهو ما تسعى الجزائر إلى بلوغه عبر إصلاح إداري ومؤسسي متدرج.⁴

المطلب الثاني: مقومات وركائز ترشيد الحكم المحلي

تأسس عملية ترشيد إصلاح الجماعات المحلية على مجموعة من المقومات المترابطة، أهمها: المشروعية، الشفافية، الفعالية، والمساءلة، وهي ليست مجرد شعارات، بل أدوات حوكمة عملية تسعى إلى جعل القرار المحلي أكثر عقلانية وأقرب إلى الواقع.

أولاً، مبدأ المشروعية، ويقصد به خضوع كافة أعمال الجماعات المحلية للقانون، بما في ذلك القرارات الصادرة عن رؤساء البلديات والمجالس الولائية، فالمشروعية هي الأساس الذي يضمن انسجام العمل المحلي مع النظام القانوني العام، ويحول دون الانحراف في استعمال السلطة.⁵

ثانياً، مبدأ الشفافية، الذي يعني وضوح المعلومات وتداولها بين الإدارة والمواطنين، بما يسمح برقابة شعبية ومجتمعية على الأداء المحلي، وقد ساهمت الرقمنة في الجزائر في دعم هذا المبدأ من خلال بوابات إلكترونية تتيح متابعة المشاريع والميزانيات.⁶

ثالثاً، الفعالية والنجاعة، إذ لا يكفي أن تكون الجماعات المحلية قانونية في أداؤها، بل ينبغي أن تكون فعّالة من حيث النتائج والمخرجات، وتقتضي الفعالية اعتماد أساليب التسيير بالأهداف والمؤشرات، وهو ما بدأت بعض البلديات الكبرى في تطبيقه بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.⁷

¹ Jean-Claude Thoenig, La gouvernance territoriale en France, Revue Française d'Administration Publique, n°175, 2020, p. 53.

² Government of Canada, Local Accountability and Performance Framework, Ottawa, 2019, p. 5.

³ دستور المملكة المغربية، 2011، الفصل 136.

⁴ فؤاد بوسماحة، الإصلاح الإداري المحلي في المغرب وتونس: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تونس المنار، 2022، ص. 102.

⁵ شريف عبد الله، الرقابة على أعمال الجماعات المحلية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020، ص. 71.

⁶ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول عصنة الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر، 2022، ص. 13.

⁷ بلقاسم بن دحمان، الرقمنة والإدارة المحلية في الجزائر: نحو ترشيد الخدمات العمومية، مجلة العلوم السياسية، جامعة وهران، 2023، ص. 54.

رابعاً، المساءلة والمحاسبة، وهي الركيزة الأخلاقية والمؤسسية للحكم الرشيد. فبدون مساءلة فعلية لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي، وقد تبنت التجربة الكندية هذا المبدأ من خلال ما يُعرف بـ Accountability Framework الذي يربط تمويل الجماعات المحلية بنتائج أدائها وجودة خدماتها¹. إن ترشيد إصلاح الجماعات المحلية لا يتحقق إلا بتكامل هذه المبادئ جميعها ضمن إطار مؤسسي يضمن استقلالية القرار المحلي، ويرسخ ثقافة الإدارة الرشيدة القائمة على الكفاءة والنزاهة والمسؤولية الاجتماعية.

الفرع الأول: الإطار الدستوري والقانوني لترشيد الإصلاح المحلي في الجزائر

يشكل الإطار الدستوري المرجعية الأساسية لأي إصلاح يخص الجماعات المحلية، إذ نصّ دستور 2020 في المادة 15 على أن "الجماعات الإقليمية تقوم على مبادئ اللامركزية والديمقراطية التشاركية"، وهو تكريس واضح لانتقال الدولة من منطق الوصاية الإدارية إلى منطق التسيير الذاتي الخاضع للمساءلة². كما أكد قانون البلدية رقم 10-11 وقانون الولاية رقم 07-12 على مبدأ "الاستقلالية في التسيير تحت رقابة الدولة"، مما يعكس توجهًا نحو التوازن بين الحرية المحلية ووحدة الدولة³.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الجزائر جملة من النصوص التنظيمية الداعمة للشفافية، على غرار المرسوم التنفيذي المتعلق برقمنة وثائق الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي، وهو ما أسهم في تقليص البيروقراطية وتحسين جودة الخدمة العمومية⁴.

غير أنّ التحدي ما زال قائماً في تحويل هذه المبادئ القانونية إلى ممارسات مؤسسية ملموسة، عبر ترسيخ ثقافة التقييم والرقابة والمساءلة داخل المجالس المحلية المنتخبة.

الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية والبشرية لترسيخ الحكم المحلي الرشيد

ترشيد الإصلاح المحلي لا يتوقف عند الإطار القانوني، بل يمتد إلى المتطلبات العملية والبشرية التي تمكن الجماعات المحلية من أداء مهامها بفعالية، وتمثل أهم هذه المتطلبات في:

- عصرنة الإدارة المحلية: أي الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية (E-Government)، وقد قطعت الجزائر أشواطاً مهمة في رقمنة الحالة المدنية، والبطاقة الرمادية، وبطاقة التقييم، مما قلّل من الاحتكاك المباشر بين المواطن والإدارة⁵.

¹ Government of Canada, Local Accountability and Performance Framework, Ottawa, 2019, p. 5.

² دستور الجمهورية الجزائرية، 2020، المادة 15.

³ قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.

⁴ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر، 2022، ص. 13.

⁵ بلقاسم بن دحمان، الرقمنة والإدارة المحلية في الجزائر: نحو ترشيد الخدمات العمومية، مجلة العلوم السياسية، جامعة وهران، 2023، ص. 54.

- تأهيل الموارد البشرية: فالموظف المحلي هو حجر الزاوية في نجاح أي إصلاح، مما يفرض تكوينه تكويناً مستمراً في مجالات التخطيط والاتصال والتقييم.
- ترسيخ ثقافة الأداء والنتائج: وذلك عبر إدراج مؤشرات كمية ونوعية لتقييم المشاريع المحلية، بما يسمح بمساءلة المسيرين وتحفيز الكفاءات.
- إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص: باعتبارهما شريكين في التنمية المحلية لا متلقين للقرارات، وفق مقارنة التسيير التشاركي التي نصت عليها المادة 16 من الدستور¹.
- وتتلاقى هذه المتطلبات في هدف واحد هو جعل الجماعات المحلية فضاءً للحكم الرشيد والتنمية المستدامة، بدل أن تبقى مجرد إدارة تنفيذية تابعة للمركز.

المبحث الثاني: آليات وتدابير تجسيد الحكم الراشد المحلي

يمثل تجسيد الحكم الراشد المحلي الإطار العملي لترجمة مبادئ الإصلاح إلى واقع مؤسسي ملموس، إذ لا جدوى من الخطاب الإصلاحي دون تفعيل آلياته التطبيقية، فالتحدي الحقيقي الذي تواجهه الدولة الجزائرية، كما هو الحال في أغلب الدول النامية، لا يكمن في صياغة النصوص القانونية بقدر ما يكمن في ضمان تنفيذها بفعالية على المستوى المحلي².

ويقتضي هذا التجسيد الجمع بين الأدوات القانونية والتنظيمية، والوسائل التقنية والإدارية، في إطار مقارنة شمولية تقوم على التنسيق، التخطيط، والتقييم المستمر للسياسات العمومية المحلية. ومن ثم، يمكن التمييز بين آليات قانونية وفنية من جهة (المطلب الأول)، وتدابير تقنية وسياسية من جهة أخرى (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الآليات القانونية والفنية لتجسيد الحكم الراشد المحلي

يُعتبر الإطار القانوني الركيزة الأساسية لتفعيل الحكم الراشد المحلي، إذ يشكل المرجعية التي تضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين المحليين، وتحدد مجال اختصاصهم، كما أنّ الأدوات الفنية والتقنية تُمكن من تحويل المبادئ القانونية إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق والتقييم.

الفرع الأول: الآليات القانونية

تقتضي الحوكمة المحلية الرشيدة وجود بنية قانونية متكاملة تعزز اللامركزية وتدعم استقلالية الجماعات المحلية في التسيير، وقد شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، بدءاً من دستور 1989 الذي أقرّ مبدأ الجماعات الإقليمية كوحدات لامركزية، مروراً بدستور 2016 الذي أدخل مفهوم "الديمقراطية التشاركية"، وصولاً إلى دستور 2020 الذي أكد بوضوح على تعزيز مشاركة المواطن في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية المحلية³.

¹ دستور الجزائر، 2020، المادة 16.

² العايب محمد، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين النص والتطبيق، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 14، 2021، ص. 33.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، دستور الجزائر المعدل 2020، العدد 82، المادة 15.

وفي المقارنة، نجد أنّ فرنسا مثلاً قدّمت نموذجاً متقدماً من خلال القوانين التنظيمية للإدارة الترابية الصادرة منذ عام 1982 (Loi Defferre)، التي منحت رؤساء المجالس الجهوية سلطات تنفيذية حقيقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹، بينما اعتمدت المملكة المغربية دستور 2011 كإطار قانوني لترسيخ "الجهوية المتقدمة"، مانحاً الجهات والجماعات الترابية صلاحيات واسعة في إعداد برامج التنمية المحلية².

أما في الجزائر، فالقوانين الأساسية للجماعات المحلية، ولا سيما القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية، تشكل المرجع التشريعي الرئيسي للإصلاح المحلي، إذ نظمت العلاقة بين الإدارة المركزية والجماعات الإقليمية، وكرّست مبدأ التدبير الحر في حدود ما يحدده القانون³.

غير أنّ التحدي المطروح يبقى في تفعيل الفعلي لهذه النصوص، من خلال إصدار النصوص التطبيقية الداعمة لها، وإعادة النظر في منظومة الرقابة الإدارية بما يوازن بين مبدأ الاستقلال ومقتضيات وحدة الدولة.

الفرع الثاني: الأدوات الفنية والتقنية

إلى جانب البعد القانوني، تمثل الأدوات الفنية عنصراً جوهرياً لتجسيد الحكم الراشد، كونها تُسهم في بناء القدرات المؤسساتية وتحديث الهياكل الإدارية. وقد تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة التحول الرقمي ضمن استراتيجية وزارة الداخلية لعصرنة الإدارة، شملت رقمنة وثائق الحالة المدنية، والسجل الوطني للمركبات، وبطاقة التعريف البيومترية⁴.

وفي المقارنة، اعتمدت كوريا الجنوبية تجربة رائدة في رقمنة الخدمات المحلية عبر منصة e-Government، التي تربط المواطن مباشرة بالإدارة دون وساطة بيروقراطية، مما قلّص من معدلات الفساد وساهم في رفع كفاءة الأداء المحلي⁵.

كما أن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدّما دعماً تقنياً للدول النامية في هذا المجال من خلال برامج تدريب وبناء القدرات المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة عبر نظم المعلومات الجغرافية ونظم تتبع المشاريع التنموية⁶.

إذًا، فإنّ تكامل الإطار القانوني مع الأدوات الفنية يمكن من إرساء بيئة مؤسسية قادرة على احتضان مبادئ الحكم الراشد، وتحويلها من شعارات إلى ممارسات عملية ملموسة.

¹ Loi n° 82-213 relative aux droits et libertés des communes, régions et départements, France, 1982, p. 4.

² دستور المملكة المغربية، 2011، الباب التاسع، المواد من 135 إلى 146.

³ القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.

⁴ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية، الجزائر، 2022، ص. 27.

⁵ OECD, Digital Government in Korea: Enabling Smart Governance, Paris, 2018, p. 10.

⁶ UNDP, Local Governance and Anti-Corruption Strategies, New York, 2020, p. 19.

المطلب الثاني: التدابير التقنية والسياسية لترسيخ الحكم الراشد المحلي

يتطلب نجاح مسار الإصلاح المحلي في الجزائر أكثر من مجرد إصدار نصوص قانونية أو تعديل الإطار التشريعي، إذ إنّ جوهر الإصلاح الحقيقي يكمن في تفعيل جملة من التدابير التقنية والسياسية والمؤسسية التي تترجم مبادئ الحكم الراشد إلى ممارسات واقعية ونتائج ملموسة، فالإدارة المحلية، باعتبارها الواجهة المباشرة للدولة، تحتاج إلى تحديث آليات عملها وتبني أدوات تسيير عصرية تضمن الكفاءة والشفافية، كما تحتاج في الوقت ذاته إلى انفتاح سياسي يتيح توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار المحلي ومراقبة تنفيذه.

وفي هذا السياق، يمثل البعد التقني أحد الأعمدة الأساسية لترسيخ الحكم الراشد، إذ يقتضي تطوير البنى التحتية الرقمية وتعزيز آليات الرقمنة والاتصال الإداري بين الجماعات المحلية والمواطنين، بما يسهم في رفع جودة الخدمات العمومية وتقليص البيروقراطية، أما البعد السياسي والمؤسسي، فيرتبط بضرورة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وإعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والمحيط، بما يعزز استقلالية الجماعات المحلية ويكرس مبدأ اللامركزية الفعلية في التسيير.

إنّ التلازم بين التدبير التقني والسياسي يشكل شرطاً جوهرياً لنجاح الحكم الراشد المحلي، حيث لا يمكن الحديث عن إصلاح إداري فعال دون إرادة سياسية داعمة، ولا عن حوكمة محلية راشدة دون أجهزة إدارية مؤهلة وشفافة، ومن هنا، تأتي أهمية هذا المطلب في إبراز أهم التدابير والسياسات التي ينبغي تبنيها لترسيخ أسس الحكم الراشد المحلي في الجزائر، سواء من خلال العصرية التقنية للإدارة أو التدعيم السياسي والمؤسسي لمبدأ المشاركة والمساءلة، بما يحقق التوازن بين النجاعة الإدارية والديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول: تدعيم اللامركزية وتعزيز المشاركة

إنّ تحقيق الحكم الراشد المحلي مرهون بإعادة توزيع السلطات والاختصاصات بين الدولة المركزية والجماعات المحلية، بما يضمن استقلالية القرار المحلي في إطار الوحدة الوطنية. فاللامركزية السياسية والإدارية تُعدّ وسيلة أساسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية، إذ تسمح للمواطنين بالمشاركة الفعلية في وضع وتنفيذ السياسات المحلية¹.

وفي المقارنة، جسّدت التجربة الإسبانية نموذجاً متقدماً في الحكم الذاتي المحلي من خلال النظام الجهوي الذي منح "الأقاليم المستقلة" صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية².

أما على المستوى المغربي، فقد كرّس الدستور التونسي لسنة 2014 مبدأ "اللامركزية في إطار وحدة الدولة" باعتباره آلية لتجسيد العدالة الترابية، وضمان التنمية المتوازنة بين الجهات³.

¹ بوسماحة عبد العزيز، الحكم المحلي في الجزائر: قراءة في الممارسة والتحديات، دار الأمة، الجزائر، 2020، ص. 65.

² Manuel Alcaide, Regional Autonomy in Spain: A Constitutional Perspective, Madrid, 2019, p. 21.

³ دستور الجمهورية التونسية، 2014، الباب السابع، المواد 131-142.

وفي الجزائر، لا تزال اللامركزية في طور التفعيل، إذ يتطلب الأمر إصلاحات مؤسساتية إضافية تمنح الجماعات المحلية مرونة مالية وموارد بشرية مؤهلة، مع تعزيز آليات التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية.

الفرع الثاني: اعتماد التكنولوجيا والحكومة الرقمية

تشكل التكنولوجيا رافعة أساسية لترشيد التسيير المحلي وتحقيق الشفافية في الأداء الإداري. فالحكومة الرقمية تمكّن من تقليص البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتسهيل التواصل بين المواطن والإدارة.¹ وقد أطلقت الجزائر خلال العقد الأخير مشاريع رقمية كبرى على غرار "البلدية الذكية" و"المرصد الوطني للخدمة العمومية"، مما سمح برقمنة إجراءات الحالة المدنية وتبادل المعلومات بين المؤسسات.² وفي المقارنة، تبنت إستونيا نموذجاً عالمياً رائداً في هذا المجال من خلال مشروع e-Estonia الذي جعل من الخدمات الإلكترونية حقاً دستورياً للمواطن، وأضحت الإدارة تُدار بالكامل عبر الفضاء الرقمي.³ إنّ الانتقال نحو الإدارة الرقمية المحلية يفرض إصلاحاً شاملاً في مجال التكوين والتأهيل، وخلق ثقافة مؤسساتية قائمة على العمل التشاركي والمساءلة الرقمية، لضمان نجاعة القرارات المحلية وشفافيتها.

الخاتمة:

ختاماً، يتبيّن من خلال هذه الدراسة أن إصلاح الجماعات المحلية يشكّل حجر الزاوية في مسار تحديث الدولة وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد في الجزائر. فقد أظهر التحليل أن نجاح أي إصلاح محلي رهين بمدى ترشيده وتفعيله وفق رؤية استراتيجية واضحة، تُزاوج بين مقتضيات اللامركزية السياسية والإدارية وبين متطلبات التنمية المستدامة، كما أثبتت التجارب المقارنة أن الدول التي نجحت في إصلاح منظومتها المحلية اعتمدت على تعزيز استقلالية الجماعات المحلية، وتوسيع صلاحياتها، وربط أدائها بالشفافية والمساءلة والرقابة المجتمعية. ومن خلال النتائج المستخلصة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات أبرزها:

- تعزيز الإطار القانوني المنظم للجماعات المحلية بما يكرّس استقلاليتها المالية والإدارية ويوضح حدود صلاحياتها وعلاقتها بالسلطة المركزية.
- تبني نموذج حوكمة محلية تشاركية يُشرك المواطن والمجتمع المدني في صياغة القرار المحلي ومتابعة تنفيذه.
- عصرنة الإدارة المحلية عبر التوسع في الرقمنة وتبسيط الإجراءات وتحسين الخدمة العمومية وفق معايير الجودة.
- تدعيم القدرات البشرية من خلال تكوين الإطارات المحلية وتأهيلها في مجالات التسيير والقيادة الاستراتيجية.
- تفعيل آليات الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية وترشيد النفقات العمومية وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق.

¹ إبراهيم بن يوسف، الحكومة الرقمية وأثرها على الأداء الإداري المحلي، مجلة الفكر الإداري، جامعة باتنة، 2023، ص. 77.

² وزارة الرقمنة والإحصائيات، مشروع البلدية الذكية في الجزائر، الجزائر، 2023، ص. 9.

³ e-Estonia Foundation, The Digital Republic: How Estonia is Building a New Society, Tallinn, 2018, p. 12.

- الاستفادة من التجارب المقارنة الرائدة في مجال اللامركزية كالتجربة الفرنسية قصد تكييفها مع الخصوصية الوطنية.

إن إصلاح الجماعات المحلية ليس مجرد خيار إداري أو سياسي، بل هو مسار حضاري يهدف إلى ترسيخ الحكم الراشد وتجسيد التنمية المستدامة، بما يجعل الجماعات المحلية رافعة حقيقية لبناء دولة فعالة، متوازنة، وقادرة على الاستجابة لتطلعات مواطنيها.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المصادر:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، 2020.
- دستور الجمهورية التونسية، 2014، الباب السابع، المواد 131-142.
- دستور المملكة المغربية، 2011، الباب التاسع، المواد من 135 إلى 146.
- قانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 2011.

❖ المراجع:

• باللغة العربية

✓ الكتب:

- بوشعير عبد القادر، الحكم الراشد في الإدارة المحلية: مقارنة قانونية ومؤسسية، دار الخلدونية، الجزائر، 2021.
- بوشعير عبد القادر، الإدارة المحلية وإشكالية الحكم الراشد في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2020.
- عبد القادر عماري، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2021.
- بوسماحة عبد العزيز، الحكم المحلي في الجزائر: قراءة في الممارسة والتحديات، دار الأمة، الجزائر، 2020.
- شريف عبد الله، الرقابة على أعمال الجماعات المحلية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020.

✓ المقالات والدوريات العلمية

- بن عيسى العياشي، "اللامركزية الإدارية في النظام القانوني الجزائري"، مجلة القانون العام، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2019.
- عبد الحميد العياشي، "الحكم الراشد المحلي في الجزائر بين النص والتطبيق"، مجلة القانون والإدارة، جامعة الجزائر 1، العدد 11، 2020.
- العايب محمد، "إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر بين النص والتطبيق"، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 14، 2021.
- بلقاسم بن دهمان، "الرقمنة والإدارة المحلية في الجزائر: نحو ترشيد الخدمات العمومية"، مجلة العلوم السياسية، جامعة وهران، 2023.
- إبراهيم بن يوسف، "الحوكمة الرقمية وأثرها على الأداء الإداري المحلي"، مجلة الفكر الإداري، جامعة باتنة، 2023.

- فؤاد بوسماحة، "الإصلاح الإداري المحلي في المغرب وتونس: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تونس المنار، 2022.

✓ الوثائق الرسمية والتقارير

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول عصنة الإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر، 2022.
 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية، الجزائر، 2022.
 - وزارة الرقمنة والإحصائيات، مشروع البلدية الذكية في الجزائر، الجزائر، 2023.
- باللغة الأجنبية

✓ **Ouvrages et études académiques**

- Pierre Delvolvé, Droit des collectivités territoriales, Dalloz, Paris, 2019.
- Pierre Morel, La Gouvernance Territoriale en France: Concepts et Pratiques, Paris, 2015.
- Jean-Claude Thoenig, "La gouvernance territoriale en France", Revue Française d'Administration Publique, n°175, 2020.
- 2Manuel Alcaide, Regional Autonomy in Spain: A Constitutional Perspective, Madrid, 2019.

✓ **Documents et rapports internationaux**

- Banque Mondiale, La gouvernance locale et la décentralisation dans les pays en développement, Washington, 2018.
- OECD, Principles of Good Local Governance, Paris, 2018.
- .25OECD, Digital Government in Korea: Enabling Smart Governance, Paris, 2018.
- UNDP, Governance for Sustainable Human Development New York, 1997.
- UNDP, Local Governance and Anti-Corruption Strategies, New York, 2020.
- Government of Canada, Local Accountability and Performance Framework, Ottawa, 2019.
- Loi n° 82-213 relative aux droits et libertés des communes, régions et départements, France, 1982.
- .30Ministère de l'Intérieur, Modernisation de l'administration locale en Algérie, Rapport officiel, Alger, 2021.
- e-Estonia Foundation, The Digital Republic: How Estonia is Building a New Society, Tallinn, 2018.
- Banque Mondiale, Good Governance: Concept and Practice, Washington D.C., 1992.